أخبار البحث العلمي

نشرة فصلية تصدر عن الهيئة العليا للبحث العلمي

تموز 2011

الافتتاحية : للتقدم قدمان .. العلم والأخلاق

تقديم دعم مالي من الهيئة العليا لـ14 مشروعاً بحثياً لعام 2011

ورشة عمل حول قطاع الاتصالات والمعلوماتية

إطلاق نظام المعلومات الوطني الخاص بالبحث العلمي

الإعداد لتشكيل شبكة وطنية للبحث العلمي الزراعي

وأخرى للبحث العلمي في مجال حماية البيئة

للتقدم قدمان: العلم .... الأخلاق

إن ما يجري حالياً من أحداث مؤسفة في سورية، هو في الحقيقة نتاج لواقع تراكمت فيه عبر السنين مظاهر الخلل والضعف، وتراجع فيه دور العلم والأخلاق لدرجة أدت بسورية اليوم إلى انتشار بؤر عديدة يرتع فيها الجهل والتخلف والفساد والعنف بأشكال ودرجات مختلفة.

إن خروج سورية من الأزمة وتقدمها فيما بعد لتبوأ المكانة المرموقة التي تستحقها بين الدول، يرتكز أساساً على عاملين رئيسين هما العلم والأخلاق.

لقد أصبح من البديهي أن المنظومة الوطنية للعلم والتقانة والابتكار هي قاطرة التنمية والنمو، وأنها هي الرافعة الحقيقية لبناء سورية الحديثة والقوية والمزدهرة باقتصادها وثقافتها وانفتاحها، وذلك من خلال ما توفره هذه المنظومة من معارف وخبرات وأدوات فعالة، وتقانات متطورة، تسمح ببناء الاقتصاد الوطني القائم على المعرفة والتقانة والابتكار، وتسمح هذه المنظومة أيضاً ببناء ذلك المجتمع الراقي، الذي يتميز فيه الإنسان بفكره المتنور وعقله الراجح، وبقدرته على تحكيم العقل ومنطقه واستخدام أدواته ومنهجياته العلمية ومقارباته الإيجابية لإبداع حلول لقضايا تنموية شائكة، وفتح الطريق واسعاً نحو التطور والتميز.

وكما أن الإنسان بطبيعته يعمل بالعقل والقلب معاً وبشكل متناغم لا تناقض بينهما، فإن المجتمعات لا بد لها من الاعتماد على مرجعيات قوية مماثلة، ترتكز إلى جانب العلم على الأخلاق أيضاً.

فإذا كان العلم هو السبيل للتطور المادي، فإن الأخلاق ضرورية لتحقق للفرد والمجتمع التوازن النفسي والرقي الإنساني والتماسك المجتمعي، وإذا كان العلم وسيلة جيدة للتمدن، فإن الأخلاق وصفة رائعة للتحضر.

مع الارتقاء بالأخلاق تتسع دائرة المحبة للإنسان الآخر، وتتعمق جذور الانتماء للوطن وعشقه، الأمر الذي يفتح الباب واسعاً للتضحية من أجل المجتمع والوطن في سبيل استقلاله وحريته وتقدمه، وهذه المحبة ضمان لمحاصرة سراديب الفساد والظلم والعنف بأشكاله المختلفة...، وفتح الطريق وقنوات التواصل والحوار، وقبول الآخر.

ولأن الوطن يأتي أولاً، ولأن إخراج سورية من الأزمة وتقدمها أولى الأولويات، فإن الحاجة الماسة والملحة تفرض الاحتكام للعقل والفكر والمنطق الإيجابي، وتبنّي قيم التسامح والتسامي فوق الجراح، والاستعداد للتضحية في سبيل الوطن، والتركيز على الحلول والعناصر المشتركة بدل الغرق في المشاكل وعناصر الاختلاف والسلبيات، ...

باختصار، للتقدم على طريق الخلاص والإصلاح قدمان : تنوير ثقافي علمي وتنوير أخلاقي حضاري.

المدير العام

د. غسان عاصي

توقيع عقود مشاريع الأبحاث الفائزة بدعم مالي من الهيئة العليا للبحث العلمي لعام 2011

أقامت الهيئة العليا للبحث العلمي، بتاريخ 26/9/2011، احتفالية جرى فيها توقيع عقود مع جهات بحثية عدة للمساهمة في تقديم دعم مالي لمشاريع الأبحاث الفائزة لعام 2011، وعددها /14/ مشروعاً بحثياً نجحت بنتيجة التقييم، من أصل /25/ طلباً كانت قد تقدمت بها مجموعة من الهيئات والجامعات ومؤسسات بحثية من القطاعين العام والخاص، حيث بلغ إجمالي مبلغ الدعم 30 مليون ليرة سورية والمشاريع الفائزة بالدعم المالي لعام 2011 هي:

الجهة الطالبة للدعم المالي	اسم المشروع
جامعة دمشق – كلية العلوم	دراسة الفعالية الحيوية لمستخلصات طحالب بحرية على بعض العوامل الممرضة البشرية المنتشرة في سوريا
جامعة دمشق – كلية الزراعة	تأثير أشعة غاما والمبيدات في نيماتودا تعقد جذور البندورة
جامعة حلب – كلية الصيدلة	استخدام واسمات الخلايا الجذعية السرطانية في تحديد الإنذار والتقييم العلاجي للسرطانات الشائعة في سوريا
جامعة تشرين – كلية العلوم	الطرق البحثية الجيولوجية لتصنيف بعض الفلزات الهامة في سورية
جامعة تشرين – المعهد العالي للبحوث البحرية	دراسة مسحية بيو –جيومورفولوجية لمناطق محددة من الرصيف القاري السوري وتحديد طبيعة القاع
الهيئة العامة للتقانة الحيوية	التحسين الوراثي وتقييم تحمل أصناف وسلالات وهجن البندورة للإجهادات مورفولوجياً وبيوكيميائياً وجزيئياً
الهيئة العامة للتقانة الحيوية	دراسة استجابة خلايا الثدي السرطانية الجذعية وغير الجذعية لبروتوكولات دوائية نوعية
الهيئة العامة للتقانة الحيوية	تطوير هجن من الذرة البيضاء السكرية متحملة للجفاف وعالية الغلة من السكر، وتقدير التعبير الجيني للمورثات المسؤولة عن إنتاج السكر في الساق
الهيئة العامة للتقانة الحيوية	الزرع الخلوي والنسيجي لبعض نباتات الفصيلة الباذنجانية كمصدر لقلويدات التروبان، ودراستها مورفولوجياً وكيميائياً وجزيئياً
المعهد العالي لإدارة الأعمال	نموذج مقترح للعلاقة بين الرضا الوظيفي وسلوكيات المواطنة التنظيمية ونوايا ترك العمل –دراسة ميدانية على قطاع المشافي في سورية
المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا	دراسة و تصميم و تنفيذ و اختبار محطة تصنيع ألياف نانوية بتوطين تقنية الغزل الكهربائي
الهيئة العامة للاستشعار عن بعد	تقنيات الاستشعار عن بعد في مراقبة أطوار القمح الفينولوجية لإدارة العملية الإنتاجية في سورية
معمل خميرة حلب	عزل سلالات خميرة خبز محلية ودراسة كفاءتها الإنتاجية لاستخدامها في إنتاج خميرة الخبز وتحسين كفاءة الخميرة المستعملة حاليا.
جامعة تشرين وجمعية الساحل السوري لحماية البيئة	العلاقة بين ارتفاع إصابات مرض السرطان في المنطقة الساحلية مع تلوث البيئة والنظام الغذائي السائد.

حضر حفل توقيع العقود السيد معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي، وعدد من مدراء الهيئات البحثية ورؤساء الجامعات وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة العلمية الاستشارية في الهيئة العليا ومدراء المشاريع.

يذكر أن الهيئة العليا للبحث العلمي فتحت باب استلام طلبات الدعم المالي لعام 2012 منذ بداية الربع الأخير من عام 2011، وهي تدعو جميع المؤسسات البحثية في سورية للتقدم بطلباتها وفق الاستمارة المعتمدة والمتواجدة على موقع الهيئة العليا، حيث يغلق باب استلام الطلبات مع نهاية عام2011.

ورشة عمل حول تطوير قطاع الاتصالات والمعلوماتية

في إطار عمل الهيئة العليا في مشروع السياسة الوطنية للبحث العلمي، عقدت الهيئة ورشة عمل حول تطوير قطاع تقانة المعلومات والاتصالات، في جامعة دمشق- كلية الهندسة المعلوماتية، يوم الثلاثاء 26/07/2011. شارك في هذه الورشة ممثلون عن الوزارات، والمؤسسات البحثية، بالإضافة إلى خبراء متخصصين في مجال الاتصالات.

الهدف من هذه الورشة، هو مناقشة التقرير الصادر عن لجنة قطاع تقانة المعلومات والاتصالات التابعة للهيئة العليا للبحث العلمي، ومقترحاتها، ومناقشة مقترحات إضافية تُقدَّم أثناء الورشة، من أجل تطوير هذا القطاع، عن طريق توظيف البحث العلمي والتطوير التقاني، وبما يتوافق مع الأولويات المعتمدة لقطاع تقانة المعلومات والاتصالات، والخطة الخمسية الحادية عشرة.

افتتح الدكتور غسان عاصي، المدير العام للهيئة العليا للبحث العلمي، ورشة العمل حيث قدم عرضا موجزا لمشروع سياسة البحث العلمي والتطوير التقاني، الذي تشرف الهيئة العليا للبحث العلمي على تنفيذه.

ثم عرض الأستاذ وائل عبيد، مدير تنمية تقانة المعلومات في وزارة الاتصالات والتقانة، الجزء الأول من تقرير اللجنة القطاعية تحت عنوان: واقع تقانة المعلومات والاتصالات في سورية، وهو عبارة عن دراسة معمقة توصِّف الواقع الحالي لقطاع تقانة المعلومات والاتصالات، وتحلِّله، من خلال مجموعة مفصلة من المعطيات المتعلقة بموضوع تقانة المعلومات والاتصالات، بحيث تمَّ تحديد مواطن القوة والضعف فيه، ومكامن الخلل بهدف معالجتها.

ثم استعرض الدكتور راكان زروق نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي، ورئيس الجمعية السورية للمعلوماتية، الجزء الثاني من التقرير بعنوان: واقع البحث العلمي في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، من خلال دراسة معمقة توصِّف واقع البحث العلمي في قطاع تقانة المعلومات والاتصالات، وتحلِّله، من خلال مجموعة مفصلة من المعطيات المتعلقة بهذا الموضوع.

ثم قام الدكتور أحمد وبّي، والدكتور غيث صقر من الهيئة العليا للبحث العلمي، بتقديم المقترحات البحثية التي توصلت إليها لجنة قطاع تقانة المعلومات والاتصالات بهدف تطوير هذا القطاع، عبر إجراء بحوث علمية متخصصة، بالإضافة إلى مقترحات تطويرية عامة.

واُختتمت أعمال الورشة، بعد جلسة نقاش مطولة حول التقرير الصادر عن لجنة قطاع تقانة المعلومات والاتصالات، والمقترحات البحثية الناتجة عنه، كما تم إضافة مجموعة جديدة من المقترحات من قبل المشاركين في الورشة.

من الجدير بالذكر، أن لجنة قطاع الاتصالات، هي واحدة من ستة عشرة لجنة قطاعية، شكلتها الهيئة العليا للبحث العلمي، بهدف دراسة واقع البحث العلمي في خمسة عشرة قطاعاً مختلفاً، واقتراح ما يلزم من بحوث، وأدوات تطوير تقاني، لتطوير هذه القطاعات بما يتوافق مع الأولويات الحكومية، والخطة الخمسية الحادية عشرة.

إطلاق نظام المعلومات الوطني الخاص بالبحث العلمي

قامت الهيئة العليا للبحث العلمي بإطلاق نظام معلومات وطني خاص بالبحث العلمي يحافظ على خصوصية المعلومات، ويتيحها لطالبيها بعد موافقة صاحبها. يسمح هذا النظام للعاملين في البحث العلمي بالتعريف عن تخصصاتهم، ومؤهلاتهم العلمية، وترويج أفكارهم، والبحث عن ممولين، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والأبحاث فيما بينهم، وإقامة منتديات حوار حول مواضيع بحثية ومناقشة المشاكل التي قد تعترضهم، بالإضافة إلى تشبيك المشتركين من كافة الفعاليات، ورفع فرص الالتقاء بين الأطراف القادرة على دفع عجلة البحث العلمي والتطوير التقاني.

أهداف نظام المعلومات:

- إنشاء قاعدة بيانات تشمل السير الذاتية CV للباحثين والمفكرين والمؤسسات، بهدف تعريف بعضهم ببعض من ناحية المؤهلات والتطلعات.
- خلق آلية فعالة تسمح للمفكرين والباحثين والممولين والصناعيين تزكية بعضهم بعضا، وذلك باستعمال رسائل التوصية وآلية إضافة المراجع -ref erences على السيرة الذاتية.
- تأمين مجموعات نقاش واستشارة حول مجموعة من المواضيع المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التقاني.
- السماح بالحصول على تقارير دقيقة حول واقع البحث العلمي بحيث يمكن الاستفادة منها في دعم القرارات ذات الصلة.

الوظائف التي يقدمها نظام المعلومات:

- تعريف الباحثين بعضهم ببعض من ناحية التخصصات والمؤهلات العلمية، والسماح لهم بتبادل الخبرات والأبحاث.
- تعريف الصناعيين بالباحثين والأبحاث المنجزة والتي قد تساهم في تطوير منتجاتهم ومؤسساتهم الصناعية، وإيجاد حلول علمية وعملية لمشاكلهم الصناعية.
- يسمح لذوي الأفكار والأبحاث والمخترعين بترويج أفكارهم، والبحث عن ممولين وصناعيين لتبني أفكارهم وأبحاثهم وتمويلها.
- يتيح للمشتركين إقامة منتديات حوار حول مواضيع بحثية معينة، ومناقشة المشاكل التي تعترضهم.

الدعوة موجهة لجميع العاملين والمعنيين بالبحث العلمي للمشاركة في هذا النظام من خلال إدخال سيرهم الذاتية، علما أن عنوان موقع نظام المعلومات هو:

http//infosys.hcsr.gov.sy

وفد مركز الإبداع والتعاون التقني الإيراني إلى سورية

بحث الدكتور عبد الرزاق شيخ عيسى وزير التعليم العالي مع السيد المهندس حميد رضا أميرنيا رئيس مركز الإبداع والتعاون التقني في إيران والوفد المرافق، آفاق التعاون العلمي والبحثي بين البلدين، ولاسيما في نقل الخبرات والتقانات النانوية والحيوية وتطبيقاتها الطبية، وذلك بتاريخ 20/07/2011. وقد تم في هذا الاجتماع دراسة آليات تفعيل الاتفاقية الموقعة مع الهيئة العليا للبحث العلمي، واقتراح خطوات عملية للتعاون العلمي في المجالات العلمية والتقانية ذات الاهتمام المشترك.

وقد حضر الاجتماع الدكتور محمد نجيب عبد الواحد معاون الوزير لشؤون البحث العلمي، والدكتور غسان عاصي مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي.

يذكر أن السيد المهندس حميد رضا أميرينا، دعا المسؤولين السوريين لزيارة معرض التقانة النانوية المزمع إقامته في طهران، في شهر تشرين الأول الحالي، وبالتوازي سيجري عقد اجتماع لجنة المتابعة العليا المشتركة في طهران، في نفس الفترة، وعلى هامش المعرض.

الإعداد لتشكيل شبكة وطنية للبحث العلمي الزراعي ونقل التقانة

وشبكة أخرى للبحث العلمي في مجال حماية البيئة.

أعدت الهيئة العليا للبحث العلمي مشروع قرار تشكيل شبكة معرفية تسمى: " الشبكة الوطنية للبحث العلمي الزراعي ونقل التقانة "، كما أعدت مشروعا آخر يقضي بتشكيل: " الشبكة الوطنية للبحث العلمي في مجال البيئة "، وذلك على غرار الشبكة الوطنية لتقانات الطاقات المتجددة التي شُكلت في الهيئة العليا للبحث العلمي بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /3023/ تاريخ 9/7/2008، حيث يتفرع عن الشبكات الآنفة الذكر لجان تخصصية لكل منها. وتضم هذه الشبكات في عضويتها ممثلين عن الجهات المعنية من وزارات، وجامعات، ومؤسسات بحثية، ومنظمات شعبية، وقطاع خاص، وجمعيات أهلية.

تهدف هذه الشبكات إلى: تنسيق جهود البحث العلمي في مجال عمل الشبكة بين جميع الأطراف المعنية، وتوطين التقانات الحديثة والتشجيع على استخدامها، كما تهدف إلى خلق قنوات تواصل بين العاملين في نفس المجال، وتساعد على وضع الرؤية المستقبلية للبحوث العلمية بما يخدم التنمية المستدامة.

وتتابع الهيئة العليا حاليا إجراءات استصدار قراري الشبكتين المتعلقتين بالبحث العلمي الزراعي، والبحث العلمي في مجال حماية البيئة، مع الجهات المختصة. ومن المتوقع الإعلان عن هاتين الشبكتين الهامتين قريبا.

الإعداد للمنتدى الوطني للبحث العلمي الأول

بدأت الهيئة العليا للبحث العلمي بالإعداد للمنتدى الوطني الأول للبحث العلمي لعام 2011، تحت عنوان: " الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة" وذلك تنفيذاً لما ورد في خطة عملها لعام 2011، حيث تمّت الموافقة على عقد المنتدى الوطني للبحث العلمي في كل عام، على أن يتم اختيار الموضوع المناسب لهذا المنتدى سنويا، حسب أهمية المواضيع العلمية التي تعمل عليها المؤسسات البحثية الوطنية، وحسب انعكاسات هذه المواضيع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. وقد وافق مجلس إدارة الهيئة العليا على أن يكون موضوع المنتدى لهذا العام حول الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة.

مؤتمر هيئة البحوث العلمية الزراعية
مناقشة وتطبيق نتائج 146 بحثاً لتطوير الزراعة ورفع الإنتاجية

انطلقت فعاليات المؤتمر العلمي التاسع للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية يوم الأربعاء بتاريخ 21/9/2011 تحت عنوان "البحث الزراعي ودوره في دعم الاقتصاد الوطني" بمشاركة عدد من الباحثين والخبراء الزراعيين وأساتذة الجامعات والمديريات المعنية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

وهدف المؤتمر الذي استمر يومين إلى عرض نتائج الأبحاث العلمية الزراعية الحديثة، ومناقشة نتائجها بغية تطويرها، والوصول إلى توصيات هامة لتطبيق نتائج البحث العلمي الزراعي التي تحمل قيمة اقتصادية تطبيقية.

وأوضح الدكتور نبي رشيد محمد معاون وزير الزراعة، في كلمة له خلال الافتتاح أن سورية تولي البحوث الزراعية أهمية بالغة لدورها الكبير في تطوير الزراعة ودفعها للأمام، عبر وضع الحلول بالتعاون مع الإرشاد الزراعي لتحسين نوعية الزراعة ورفع الإنتاجية، مشيراً إلى أن الحكومة وضعت تحت تصرف البحوث الزراعية 1ر90 مليار ليرة، إضافة إلى الدعم الذي يلقاه الكادر العامل لرفع قدراته وكفاءته من خلال الدراسات العليا والدورات التدريبية.

وأشار د. محمد إلى وصول عدد الأصناف الزراعية المستنبطة إلى أكثر من 60 صنفاً من مختلف الأنواع بينما زادت الإنتاجية حتى وصلت إلى 8 أطنان للهكتار الواحد من القمح، في حين أسهمت البحوث في مجال القطاع الحيواني في زيادة إنتاجية الماعز الشامي من الحليب إلى 500 كيلوغراماً للرأس بالموسم وغنم العواس بمقدار 200 كيلوغرام للرأس وتم بيع أكثر من 3000 رأس إلى مربي الثروة الحيوانية إضافة إلى ارتفاع عدد المجمعات الوراثية إلى 68 تضم أكثر من ألف مدخل من الأشجار المثمرة وأكثر من 30 نوعاً من المحاصيل والنباتات الطبية والعطرية.

وبين أن البحوث الزراعية ساعدت أيضا في تطوير المكافحة الحيوية لآفات الحمضيات والقطن واستنباط 9 أصناف من القطن ذي النوعية الجيدة والإنتاجية العالية والبدء ببحوث مكننة زراعة القطن وإنشاء وحدة حديثة آلية لحلاقة بذور القطن وتطوير أبحاث الوقاية والدراسات الاقتصادية وتكنولوجيا الأغذية إضافة إلى وصول مخابر التقانات الحيوية إلى مراحل متقدمة لكن مايزال هناك الكثير يجب أن انجازه في هذا المجال.

من جهته لفت الدكتور نايف السلتي مدير عام الهيئة إلى مشاركة 146 بحثاً في المؤتمر إضافة إلى 17 بحثاً من طلاب الدراسات العليا تم قبول 10 منها للعرض الشفهي و24 بحثاً للعرض كملصق توزعت بين البستنة ووقاية النبات والمحاصيل والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتقانات الحيوية والثروة الحيوانية والأصول الوراثية والموارد الطبيعية.

وكشف السلتي أن الهيئة تسعى لتعديل القانون 42 الخاص بها، بما يكفل حقوق العاملين فيها من باحثين وفنيين ومخبريين.

كما استعرض المشاركون في المؤتمر مجموعة من البحوث الهامة والمتنوعة ، التي تفيد في تطوير الزراعة ورفع الإنتاجية .

مدير عام الهيئة العامة للاستشعار عن بعد

أحدثت الهيئة العامة للاستشعار عن بعد عام 1986 بموجب المرسوم التشريعي رقم /8/ وحلت بذلك محل المركز الوطني للاستشعار عن بعد الذي كان قد أسس عام 1980.

وقد أنيط بالهيئة أعمال المسح الفضائي والجوي والأرضي الخاص بتقنيات الاستشعار عن بعد وتحليل المعطيات الناتجة عنها بهدف الاستفادة منها في مجالات استكشاف واستثمار الموارد الطبيعية؛ والدراسات البيئية في الجمهورية العربية السورية.

وللتعرف أكثر على هذه الهيئة، ومتابعة آخر المستجدات لديها، أجرت أخبار البحث العلمي اللقاء التالي مع الدكتور أسامة عمار المدير العام للهيئة العامة للاستشعار عن بعد.

■ كيف تقيمون واقع الاستشعار عن بعد في سوريا؟

■■ الهيئة العامة للاستشعار عن بعد هيئة علمية بحثية، تعمل على تنفيذ المشاريع البحثية والتطبيقية لصالح العديد من الجهات الرسمية (من أهمها: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وزارة الري، وزارة البيئة، وزارة الإدارة المحلية، المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، الهيئة العامة لتطوير الغاب، الهيئة العامة لإدارة وتنمية البادية، المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، المحافظات).

انتقلت الهيئة خلال السنوات القليلة الماضية من تنفيذ مشاريع في الهيئة لصالح الجهات الرسمية الأخرى وتسليمها النتائج جاهزة إلى تنفيذ مشاريع التعاون بطريقة التشارك والتكامل مع الجهات الرسمية المتعاونة معها، حيث تشكل فرق عمل مشتركة تقوم بتنفيذ الأعمال المطلوبة منها كفريق عمل جماعي، و تقوم الهيئة بتدريب كوادر هذه الجهات وفنييها على تقانات الاستشعار عن بعد والنظم الرافدة ونظم المعلومات الجغرافية، وعلى منهجيات تنفيذ المشاريع الاستشعارية؛ وذلك بهدف نشر تقانة الاستشعار عن بعد في جميع جهات الدولة بشكل مباشر أو مشترك.

■ ما هي أبرز الإنجازات التي قامت بها الهيئة العامة للاستشعار عن بعد؟

■■ تنفيذ مشاريع تطبيقية وتنفيذ أبحاث علمية ضمنها مثل مشروع مسح الموارد الطبيعية والزراعية في سوريا باستخدام تقانات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية مشروع "SNARS"؛ و إدارة وتنظيم الغابات في سوريا باستخدام تقانات الاستشعار عن بعد و الدراسات الجيوديناميكية لسورية؛ وحصاد المياه في إدلب والبادية والمنطقة الشمالية الشرقية من سورية؛ وتحديد المأمولية المائية للتنقيب عن المياه الجوفية في المنطقة الوسطى ومحافظة طرطوس؛ وإعداد الخرائط الجيولوجية والجيوهندسية بالتعاون مع المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية؛ وتحديد المواقع المثلى للمنشآت الصناعية والبيئية وللتشجير بالأنواع الحراجية الملائمة.

- تعزيز الجانب البحثي في مجال تقانات الاستشعار عن بعد.
- التدريب المستمر لكوادر الهيئة لمواكبة التطورات السريعة في مجال الاستشعار عن بعد، وتدريب عدد كبير من الأخصائيين من مختلف مؤسسات الدولة وتزويدهم بالمعطيات والبرمجيات اللازمة لتمكينهم من القيام بتلبية بعض احتياجات هذه الجهات باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد والتقانات الرافدة.
- القيام بشراكات حقيقية مع بعض مؤسسات الدولة.
- العمل على تطوير الجانب المتعلق بشؤون الفضاء وتوطين المعارف الخاصة بهذه التقنيات.
- الإشراف على عدد كبير من طلاب الدراسات العليا في مجال تقانات الاستشعار عن بعد.
- تأسيس قاعدة بيانات رقمية متكاملة للصور الفضائية والخرائط الغرضية المنتجة منها وتحديثها بشكل دوري.

■ ما هو موقع البحث العلمي في الهيئة؟

■■ تنفذ الهيئة العامة للاستشعار عن بعد الأبحاث العلمية لتحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

- اختبار المنهجيات العالمية قبل تطبيقها في الظروف السورية، ومعرفة مدى ملاءمتها لهذه الظروف.
- ابتكار منهجيات وطرائق و أساليب لحل المشاكل العلمية التي تصادفها الهيئة أثناء تنفيذ مشاريعها التطبيقية.
- تنفيذ أبحاث تقانية تزيد من قدرة الهيئة على معالجة وتحسين الصور الفضائية والنمذجة الرياضية.

وقد تبرز قريباً الحاجة لنوع آخر من البحث العلمي يتعلق بتقانات المستشعرات التي تلتقط الصور الفضائية والمنصات الحاملة لها.

■ ما هي أبرز المشاريع القادمة للهيئة؟

■■ تخطط الهيئة في المرحلة القادمة لتعزيز قدرتها في المراقبة المستمرة للموارد الطبيعية والبيئة في سوريا عن طريق تعزيز قدرتها على الحصول على الصور الفضائية المناسبة في الزمن المطلوب، وذلك عن طريق استقبال بيانات أكثر من تابع صنعي.

كما تخطط لإنتاج عدد من النماذج الرياضية على شكل برامج حاسوبية مستقلة تمكنها من الحصول على البيانات عن الموارد الطبيعية والوسط البيئي المحيط بأقصر زمن وأقل تكلفة.

علاقة مخرجات التعليم العالي بالقطاع الخاص في سورية

أنجز الدكتور أديب عقيل وفريق بحثي متخصص، بدعم من الهيئة العليا للبحث العلمي، بحثا بعنوان: "علاقة مخرجات التعليم العالي بالقطاع الخاص في سورية". يهدف البحث إلى معرفة علاقة مخرجات واقع التعليم العالي بالقطاع الخاص في سورية من خلال جملة من العناصر، أبرزها: مدى توفر المهارات المطلوبة في سوق العمل لدى الخريج الجامعي، معوقات أداء الجامعة لدورها المجتمعي، صياغة آليات جَسر الهُوة بين منظومتي التعليم العالي وبين سوق العمل وذلك عن طريق تشخيص مشكلات العمالة كما يطرحها أصحاب المنشآت الصناعية الخاصة.

المنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، بكافة إجراءاته في جمع البيانات، وتصنيفها والتعبير عنها كما وكيفا، كما تم استخدام طريقة المسح الاجتماعي للعينة، واقتصرت حدود البحث على "أربع جامعات حكومية، وعلى القطاع الصناعي الخاص".

1 - هل لكم أن تحدثونا عن أهمية هذا البحث وانعكاساته على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في القطر؟

1 - هناك فجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل بشكل عام، وتتسع هذه الفجوة بشكل أكبر عندما نتحدث عن سوق العمل الخاص. ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي أجاب من الناحية النظرية عن أسئلة هامة ومحورية أبرزها ما يتعلق بجدوى الإنفاق على النظام التعليمي إن لم يكن قادرا على تخريج المنتج التعليمي بالمواصفات التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية في سورية، وبجدوى الاعتماد على القطاع الخاص أو على الأقل عقد الآمال عليه في عملية التنمية إن لم يكن راغبا أو قادرا على حمل أعباء تلك المسؤولية في الوقت الذي تعتبر فيه (قضية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل) من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما الأهمية العملية لبحثنا هذا فتكمن في عملية إنتاج بيانات دقيقة وملموسة، تقدم إلى الجهات المعنية، بهدف وضع الإجراءات والخطط العلاجية المناسبة، الأمر الذي يمكن أن تكون له انعكاسات جيدة على الاقتصاد في سورية على المدى المتوسط والبعيد.

2 - ما هي أبرز النتائج التي خرج بها فريق العمل من خلال هذا البحث؟

2 - في الحقيقة، اعتمدنا في استخراج نتائج البحث على دراسة ميدانية مؤلفة من قسمين: قسم يتعلق بعينة من طلاب الجامعة، وقسم يتعلق بعينة من الصناعيين العاملين في القطاع الخاص. ولهذا السبب خرجنا بمجموعة كبيرة من النتائج التفصيلية الهامة المدعمة بأرقام إحصائية الهدف منها إضفاء الوثوقية والملموسية والدقة على البحث، وبالتالي فإنه يصعب تلخيصها في كلمات قليلة. ومع ذلك نقول أن نتائج الدراسة الميدانية قد أظهرت وجود تشابه كبير بين ما أشار إليه الطلبة الجامعيون عن أهم العوائق التي تقف أمام حصولهم على فرصة عمل في القطاع الخاص، وبين ما تحدث عنه الصناعيون، فقد أكد الصناعيون على أن عدم التأهيل العملي، وعدم وجود مهارات مكتسبة لدى الطلبة الجامعيين من لغة وحاسوب ومهارات تواصل...، وعدم تطابق الاختصاصات في الجامعة مع متطلبات سوق العمل، هي أبرز المعوقات التي تواجههم في تشغيل خريجي التعليم العالي، وهي نفس المعوقات التي تناولها طلاب الجامعة، وهذا ما يعكس وعيا كبيرا لديهم، خاصة في الفترة التي تسبق نزولهم لميدان العمل. إذا، نحن بحاجة إلى إعادة النظر بمناهجنا الجامعية وطرائق التدريس المتبعة، بحيث يتم التركيز بشكل أكبر على الجانب العملي، وهذا ما طرحه الطلبة والصناعيون على حد سواء، وأضاف الطلبة اقتراحا آخر يتمثل في زيادة مقدرة المناهج الجامعية على معالجة الموضوعات الاختصاصية بعمق. وهناك نتائج أخرى جديرة بالملاحظة، يمكن الاطلاع عليها من خلال البحث.

3 - ما هي أبرز الإشكاليات التي تواجه العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص؟

3 - الأهم هنا أن نتحدث عن الإشكاليات البنيوية التي تؤثر على كل من قطاعي التعليم العالي والقطاع الصناعي الخاص، كي نستطيع أن نفهم الإشكاليات التي تحكم العلاقة بينهما. فمخرجات التعليم العالي في سوريا، في مختلف مراحله، متواضعة كمّا ونوعا. وتتميز بالتالي بضعف كفاءاتها الداخلية والخارجية معا، وهو أمر يشير إلى إهدار رأس المال البشري وتآكله المستمر، وتزايد معدلات الفاقد على مستوى عدم الالتحاق أو التسرب أو الرسوب أو العزوف في كل المراحل التعليمية، وإلى تراجع نسبة الخريجين التقنيين عاما بعد عام. وبالرغم من تدني نسبة طلاب التعليم العالي والجامعي مقارنة بالنسبة

العالمية العامة، والنسبة الموجودة في البلاد المتقدمة صناعياً على وجه الخصوص، فإن نمو أعضاء هيئة التدريس الجامعي أبطأ من نمو عدد طلاب التعليم الجامعي والعالي. كما تشير المعطيات الإحصائية حول مخرجات البحث العلمي والتطوير الصناعي إلى مرض عضال، وإلى تخلف كبير في مسألة الاستفادة من الموارد البشرية والمؤهلة والمتاحة للبحث العلمي، وفي آلية تمويل مشاريع البحث العلمي والتطوير الصناعي، الأمر الذي يضع سورية في آخر قائمة الدول من حيث الإنفاق على البحث العلمي، ويضعها أيضاً في صفوف الدول الفقيرة في مخرجات البحث العلمي من براءات اختراع أو براءات تصنيع وتطوير لمنتجات صناعية، ولا توجد علاقة واضحة بين مختلف الجهات العلمية التي تمارس البحث العلمي ويكاد يكون التعاون بينها معدوماً أيضاً.

4 - ما هي أبرز المقترحات التي خرجتم بها من هذا البحث؟

4 - هناك العديد من المقترحات: - قيام الجامعة بتدريب كوادر القطاع الخاص، وإعدادها لبرامج تأهيل للعاملين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم. - إدخال مادة موارد بشرية أو مهارات التواصل، في المناهج الجامعية، من أجل الإسهام في رفع مقدرة الخريجين الجامعيين على حل المشكلات التي تعترضهم، وتسهيل عملية تواصلهم مع الآخرين من عمال وغيرهم. - إنشاء مراكز تدريب من قبل القطاع الخاص تقوم بتدريب الخريجين الجامعيين بشكل عملي كل حسب اختصاصه. - توحيد شروط التعيين في التوظيف بين القطاع العام والخاص، الأمر الذي من شأنه التخفيف من المحسوبية والواسطة في سبيل الحصول على فرصة عمل مناسبة. - تبني القطاع الخاص للمشاريع الجامعية ودعمها مادياً سواء التي يقوم بها أساتذة الجامعة، أو طلاب الدراسات العليا، أو التي تقوم بها الجامعة بشكل عام، بحيث تتناسب هذه المشاريع مع اهتمامات هذا القطاع وحاجاته، بالإضافة إلى مقترحات أخرى هامة.

5 - كيف تنظرون إلى التعاون مع الهيئة العليا للبحث العلمي؟

5 - حقيقة، قدمت الهيئة العليا للبحث العلمي كل الدعم والمساعدة للباحثين في فريق العمل، من حيث الدعم المادي والمعنوي وتسهيل الأمور الإدارية، ولكن ما نعانيه الآن للأسف هي التعقيدات الإدارية في جامعة دمشق من حيث تسهيل استلام المبالغ المالية وغير ذلك، وكانت هناك معوقات كثيرة فيما يتعلق بالتعاون مع الجامعة، مع العلم أننا من جامعة دمشق، وأبرز هذه المعوقات تتعلق بالدعم المالي. ما تعهدت به الهيئة قد دفعته مشكورة بالكامل، ولكن ما تعهدت به جامعة دمشق لم يتم الالتزام به.

6 - وهل يؤثر هذا الأمر على البحث العلمي بشكل عام في جامعة دمشق؟

6 - بالتأكيد، وأعتقد أن هذا البحث هو أول وآخر بحث تقدم وسيتقدم إلى الهيئة العليا للبحث العلمي، بسبب التعقيدات الإدارية، وعدم وضوح العلاقة بين الهيئة العليا للبحث العلمي والجامعة. نحن الوحيدون الذين تقدمنا بمشروع هذا العام، وأنجزناه منذ ستة أشهر، ولم تنتهي التعقيدات الإدارية والمالية مع جامعة دمشق إلى الآن.

7 - مسؤولية من هذه؟

7 - من المفروض أن تكون العلاقة واضحة ومحددة بين رئاسة جامعة دمشق والهيئة العليا للبحث العلمي. هناك الكثير من الأمور المبهمة والغامضة، وخاصة فيما يخص التفرغ العلمي. هناك من يعتبر، حتى هذا اليوم، أن هناك مبلغا يجب أن يؤخذ للتفرغ العلمي، مع العلم أن هذا البحث لجامعة دمشق والهيئة العليا للبحث العلمي.

فعاليات قادمة

أ. ندوة طاقة الكتلة الحيوية في سورية "الواقع والآفاق المستقبلية" تقيمها الهيئة العليا للبحث العلمي " الشبكة الوطنية لتقانات الطاقات المتجددة " من 22 - 23 /10/ 2011، في جامعة دمشق- كلية الهندسة الميكانيكية الكهربائية.

ب. أسبوع العلم الحادي والخمسين حول "التغيرات السكانية في سورية وأبعادها التنموية" والذي يقيمه مجلس التعليم العالي بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة وذلك في مركز رضا سعيد للمؤتمرات في جامعة دمشق في الفترة من 21 - 23 /11/ 2011.

ج. ورشة عمل حول "الموارد البحثية لجامعة دمشق في خدمة المجتمع" ستقام في جامعة دمشق في الفترة من 11 - 21 /12/ 2011.

د. المؤتمر الوطني الأول للقمح في سورية (الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية)، بتاريخ 18 /12/ 2011. يهدف المؤتمر إلى تنسيق الجهود وتنظيم زراعة القمح فنياً وعلمياً وللاستفادة من نتائج البحوث العلمية الزراعية والتوصل إلى مقترحات وتوصيات تنفيذية.

هـ. تقيم وزارة الدولة لشؤون البيئة "أيام العلوم البيئية" وذلك في الفترة من 3 - 5 /12/ 2011، بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية بمكونات البيئة وعناصرها متفردة أو مجتمعة وذلك تشجيعاً للعمل البحثي ومتابعة العمل البيئي الميداني ولتحديد الأسباب الجذرية للمشاكل البيئية ولرسم سياسة واقعية لحماية مكونات البيئة الأساسية بالاستفادة من التجارب الناجحة في المجالين الوطني والدولي.

دمشق - السبع بحرات مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم

دمشق -السبع بحرات - مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم الطابق الثاني

هاتف : 00963-11-3341864

فاكس : 00963 -11 -3342998

الموقع على الانترنت : www.hcsr.gov.sy

البريد الالكتروني : manager@hcsr.gov.sy - office@hcsr.gov.sy

ص.ب : 30151

Damascus-Syria

Tel: 00963 -11- 3341864

Fax 00963 -11 -3342998

website:www.hcsr.gov.sy

E- mail:manager@hcsr.gov.sy - office@hcsr.gov.sy

P.O.Box: 30151